إستقلال كوسوفو: التحول الجيوستراتيجي في السياسة الدولية

د. أحمد داود حميد العيساوي
قسم الجغرافية – كلية الآداب – جامعة الانبار

الملخص:

بسبب ما تشكله كوسوفو من حلقة للربط في الجسر البري الذي يربط أوربا الموحدة بالشرق الإسلامي المتضمن لمنطقة الشرق الأوسط عالية الأهمية وبسبب ما يمثله التنوع السكاني فيه من نقطة ضعف جيوبولتيكي في تركيبته وبالتالي إمكانية التدخل في شؤونه وحتى السيطرة عليه. هذا التنوع اوجد تميزا لكوسوفو برغم صغر الحجم سكانا ومساحة وجعل الأنظار تتوجه إليه لاتخاذه معبرا في ذلك الطريق الرابط بين الشرق والغرب باتجاه النفط العربي الرخيص والمتوفر والسوق الاستهلاكية المفتوحة،فضلا عن عمق الخلاف التاريخي بخصوصه مقارنة بما يجاوره من مناطق تكاد تتوحد وتستقل على صيغة قومية بارزة .إن منطقة مثل كوسوفو تتصف بمميزات من القوة وبعض صفات الضعف ،في آن واحد، تستهوي الدول والقوى الراغبة بالسيطرة ومد النفوذ إلى أماكن جديدة.فتميزت كوسوفو بالقوة بما ذكرناه من مزايا الموقع الرابط بين الشرق والغرب وبصفات الضعف بسبب انعكاس مشاكله الداخلية على وضعه العام وحاجته الدائمة لراعي خارجي كالأمم المتحدة أو صربيا أو الولايات المتحدة كما حصل مؤخرا لان أساس مشاكل الإقليم داخلية تنعكس سلبا على قوته الجيوستراتيجية يحاول صانع القرار السياسي تعويضها بتلك العلاقات غير المتكافئة مع حلفاء مقترحين غالبا ما يكونون في وضع الاستعداد لاستغلال الإقليم كما حصل من قبل ألبانيا قبل(١٩٢٠)ويوغسلافيا(١٩٤٥-١٩٩٢)ثم صربيا(١٩٩٢-٢٠٠٩)فالولايات المتحدة آخر الأمر(٢٠١٠).

The Independence of Kosovo: The Geostrategic Turning point in the International Politics.

Submitted by:
Dr. Ahmed Dawood Hameed
College of Arts-Geography Department

Abstract.

Due to the Linking Circle that Kosovo makes of the wild bridge which connects between united Europe with the Islamic East including the Middle East is regarded highly important because of the demographic Variation which represents a Geopolitical weakness in its structure which ,in return ,it makes it possible to interfere in its affairs and even control it. This Variation made Kosovo distinguished although it has little population and area which made it across to that which connects between East and West for the availability of the Arabic cheap oil and the open consumption market. In addition to the root of the historical dispute as compared to the neighborhood of areas which are almost unified and got

independence prominent nationality. An area like Kosovo is characterized strengths and some features of weaknesses. It brings the attention of some countries and the desiring countries to control and extend authority to new places.Kosovo is characterized by with strength of what we have already mentioned of characteristics of the linking position between East and West characteristics of weakness because of the reflection of its interior problem on its public state and permanent need to a foreign supporter as the United Nations or Serbia or the United States of America as happened recently on the basis of the problems of the interior region which are reflected negatively on its geostrategic power .The maker of the political decision compensates them with un equivalent relations with suggested allies which are often in a ready position to exploit the region as happened in Albania in(1920)Yugoslavia(1945-1992)Serbia(1992-2009)and then thelast,theUnitedStates(2010).

المقدمة:

كانت كوسوفو ،ولازالت ،تحظى بأهمية متزايدة على مر الفترات التاريخية السابقة ، ولا سيما الخمسة قرون الماضية ،بسبب تنوع الأهمية التي تمثلها في كل فترة منها منذ زمن الإقطاعيات الأوربية في القرون الوسطى والتي اشتقت تسميتها الصربية من تسمية (kosovo&metohia) والميتوهيا ،هي أراضي الإقطاعيات الكبيرة المملوكة للكنيسة في القرون الوسطى.ثم إلى أهمية جديدة مع التزاحم والتصادم الإسلامي-المسيحي بعد الفتوحات التي قامت بها الدولة العثمانية في أوربا وصولاً لمعركة كوسوفو بولي عام (١٣٨٩م) ثم إلى الوقت المعاصر وتحولت كوسوفو، على صغر مساحتها ،إلى نقطة للربط بين أوربا بثقلها الغربي الصناعي والسكاني والحضاري والديني من جهة وأسيا بثقلها المقابل والمعاكس لكل ذلك من جهة ثانية.

إن كوسوفو أو صربيا الكبرى أو البلقان هي مسميات متضمنةٌ لبعضها ،فما يمثله البلقان كمنطقة تأثير واسعة ومهمة يمكن أن يختصر في مقولة كوسوفو، كدلالة غير مباشرة على التناقض واللاثبات في السياسة الدولية تجاه الإقليم أو من قبل الإقليم وتأثيره في السياسة الدولية،ومما يؤكد ذلك إن حربين عالميتين قد انطلقت شرارتهما من البلقان أعوام(١٩١٤و١٩٣٩) ثم طافتا العالم كله و هدأت الحربان دون أن يحل النزاع في الإقليم .

وبسب ضعف الإقليم(كوسوفو) ضمن محيطه الداخلي(النمط والتركيب)والمجاور ،فأنه يتأثر بالمحيط العالمي ويؤثر به في نفس الوقت بشكل ملحوظ ،فكان محط تنافس إستعماري و نزاع بين القوى العالمية لإملاء رغباتها في كوسوفو أو المنطقة ككل.وبذلك ظلت كوسوفو في دوامة دائمة من الأحداث قد لا تنتهي بالقريب العاجل حتى تجد القوى المتنافسة منطقة جغرافية سياسية أخرى لإفراغ النفوذ فيها بعيدا عن الإقليم وهو أمر تزداد إمكانية تحقيقه صعوبة يوما بعد آخر والعالم يتوجه نحو الاستقرار والرهان على السِلم العالمي والتعايش السلمي في ظل النظام العالمي الجديد بعد هيمنة القطب الواحد(الولايات المتحدة) وفرضه لكثير من الحلول من خلال رؤيته المصلحية الخاصة وتجنب الدول الأخرى التصادم المباشر مع هذا النظام ومصالحه،وبذلك ومن هذا المنظور، يرشح أن تظل المناطق (الهادئة والمضطربة) على حالها، ما دامت الرؤية الأمريكية لم تتغير أو إنها تريد التغيير المرغوب لديها حصراً والذي لا يضُرُ بمصالحها أولاً وبمفاتيح صناعة القرار ثانياً حتى وإن كان ذلك على حساب مصالح الآخرين

وحتى وجودهم أو فنائهم.إلى أن يزول القطب الواحد أو انحسار نفوذه إلى حد بعيد أو ظهور قطبٍ منافس له ينقل ساحة التنافس إلى منطقةٍ أخرى من العالم.

مشكلة البحث.

يجد الباحث في الجغرافية السياسية بمشكلة كوسوفو مساحة قابلة للدراسة كونها تتصل بالجانب البشري المباشر لما يمثله التباين العرقي والديني من أبعاد جغرافية تمثل مشاكل ملازمة للإقليم ، ثم الاستغلال الحاصل من القوى الكبرى في منطقة الدراسة وتسييرها لصالحها،وتلك علاقة كل من الجغرافية والسياسة بموضوع البحث، وإن استمرار الصراع وتجدده في كوسوفو يشير لوجود أبعاد وأسباب لهذا الصراع يمكن عدها مشكلة أو مجموعة مشاكل تستوجب الدراسة والتتبع استقصاءً لها من جهة وتشبيها لها بمشاكل مماثلة من جهة أخرى.

فرضية البحث.

١- إن الأحداث التي حصلت في كوسوفو والتي أدت الى استقلالها ترتكز على سياسات خارجية بالدرجة الأساس وان أطراف النزاع داخل الإقليم هي أدوات تستعملها تلك الأطراف في تنفيذ سياساتها.

٢- إن استقلال كوسوفو ليس نتاج المقاومة أو خيار السكّان ولا الرغبة الجماهيرية لشعب كوسوفو،بل انه حصل لتظافر هذا المطلب مع التغير في إتجاهات السياسة الدولية التي صبت في هذا الاتجاه.

٣- إن إستقلال كوسوفو بداية واستمراراً، منوط بموافقات وتوجهات دولية ترعاه أحياناً أو تتخلى عنه في أحيان أخرى بحسب المصالح الدولية في ذلك ، دون أن يكون للدولة المعنية قرار في ذلك.

أهمية البحث.

تكمن أهمية كوسوفو في كونها حلقة الربط في الجسر البري الرابط بين أوربا الموحدة مع الشرق الإسلامي ذو الأهمية البالغة ولما يمثله التنوع (الإسلامي –المسيحي) و(الألباني-الصربي) من حالة تثير نوعا من التواصل بين العرب والمسلمين والتعاطف العقائدي مع سكّانه المسلمين ،فضلا عن كونها حلقة ربط في سلسلة ،طرفها الثاني منطقتنا العربية في العراق والخليج وكل الشرق الأوسط.

هدف البحث.

يهدف البحث للكشف عن سياسة الاحتواء الأمريكي المتبعة على الواقع السياسي العالمي ،لاسيما مواضع النزاع في إطارها الجغرافي(المكاني)المتمثل بكوسوفو،وإظهار إمكانية تطبيق طريقة البحث(الاستقرائية) ونتائجه للإفادة منها في فهم بُعد جديد من المشكلة بذاتها أو مشاكل أخرى مشابهة في العالم.

أولا: أسباب التوجه العالمي نحو كوسوفو

إن محاولة التصدي لإشكالية ذلك يتطلب التعرف على الأسباب التي تدفع القوى العالمية إلى التوجه نحو كوسوفو كأداةٍ أو مفتاح للحراك السياسي الجيوبولتيكي في منطقة البلقان والعالم من خلال مميزات الموقع وخصائص الموضع كونه يقع في الجزء الشمالي المعتدل من العالم جنوب القارة الأوربية وفي البلقان تحديدا بين دائرتي عرض(٤١-٤٣شمالا)وخطي طول (٢٠-

٢٢شرقا)،ويحده من الشرق صربيا والشمال الجبل الأسود ومن الغرب ألبانيا ومن الجنوب مقدونيا(خارطة-١-) على إن هناك أسبابا موضوعية كانت المؤثرة وعلى النحو الآتي :

(خارطة-١-) موقع كوسوفو الجغرافي

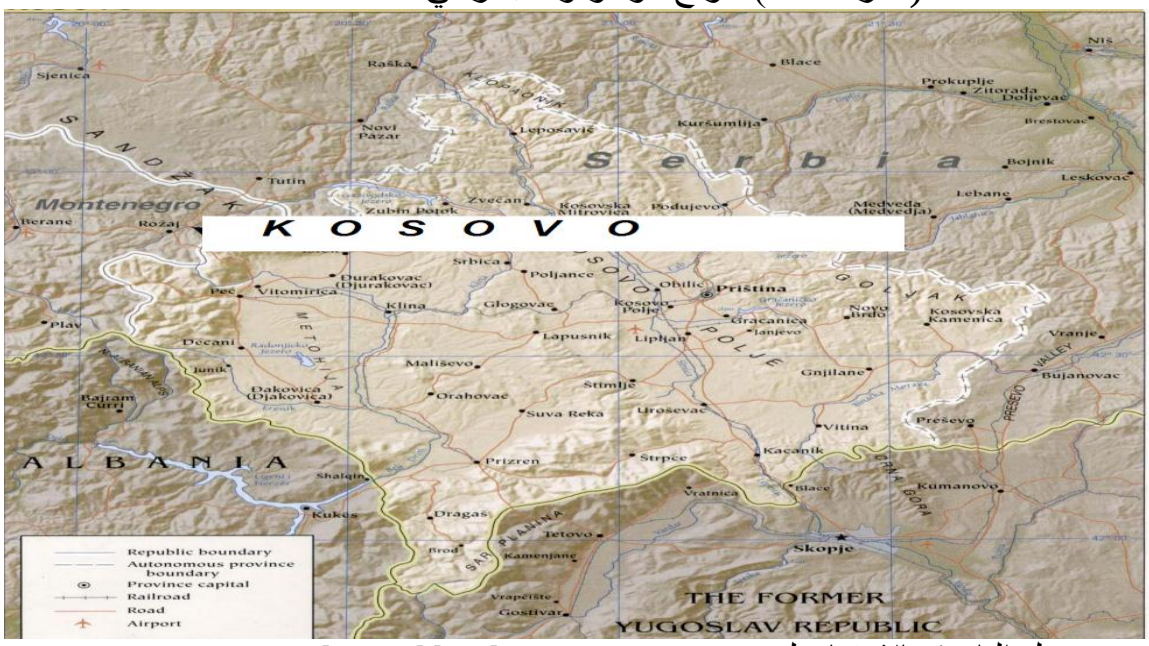

المصدر:عمل الباحث بالاعتمادعلى:International World Atlas Germany,1990

١-أسباب تاريخية .

إن عبئ التاريخ ثقيل على الشعوب ،وهو متجذر و متجدد، فكلما قدمت الحلول للمشاكل الجغرافية السياسية سواءٌ من طرفٍ واحدٍ أو من مجموعةِ أطرافٍ لمشكلةِ كوسوفو عادت المشكلةُ لتظهرَ من جديد بسببِ التغير في ميزانِ القوةِ لدى القوى التي ساهمت بوضع تلك الحلول.ثم تعودُ لتركزَ على شواهدَ تعدها ثوابت تاريخيةً لا يمكنُ الحودُ عنها يقابلُ ذلك التنكر للأخر مهما كانت شواهدهُ قوية ويصعب إنكارها ،ففي كوسوفو للصرب روايتهم عن وصولهم إلى المنطقة قبل الألبان بقرون وعلى ذلك يجد الصرب أنفسهم أحق بالسيادة على الأرض كمهد للأمة الصربية وعاصمتها برشتينا ،يقابلُ ذلك ويعاكسهُ دعوى الألبانِ في أحقيتهم بالأرضِ التي عاشوا عليها قروناً متطاولةً واستعمروا واستثمروا أرضها وشَكَّلوا فيها الأكثريةَ المطلقةَ يصعُبُ إنكارها بالتاريخ والجغرافية(بوشكين،الكسندر،٢٠١٠)،(خارطة-٢-) والقوى الكبرى من ناحيتها ترى في هذا الصراع تحديد مصالح وتوجهات أخرى كالدين والقومية والمد الثقافي المتأتي من كلتا الحالتين ،فأوربا المسيحية الموحدة ،ترى في بقاء كوسوفو تحت السلطة الصربية المسيحية ذات الأصول الأرثوذكسية أقرب لها من انتماء الإقليم لتبعية البانية مسلمة غير محبذة في أوربا المسيحية المتكاملة.لذا ظلت أوربا والولايات المتحدة الأمريكية ترفضان فكرة استقلال كوسوفو وقيام دولة إسلامية في أوربا ووقفت في وجه مثل هذا التحرك طيلة المدة بعد الحرب العالمية الثانية حتى إعلان استقلال الإقليم من طرف واحد عام (٢٠٠٩)لتغير القوى الكبرى ومنها الولايات المتحدة الأمريكية موقفها ١٨٠درجة من الرفض إلى القبول،ولذلك ما يبرره ،وسنتصدى لذلك في أثناء البحث لاحقا.

٢-أسباب سياسية.

إن الكثير من المواقف السياسية العالمية تتخذ بعد تعمق في جذور القضايا المؤثرة في الموقف السياسي الواحد ولكن كثرة التداخلات بين تلك القضايا من ناحية واختلاف الأهمية فيما بينها من ناحية أخرى وعامل المساومة السياسية على حساب القضية و مبدئيتها يجعل من الصعب التمسك بالموقف الواحد ولوقت طويل.فالدول الكبرى التي خرجت من الحرب العالمية الثانية منتصرة لم تجد بدا من دعم توحد يوغسلافيا في دولة واحدة ومستقلة برغم مطالبات الألبان في ألبانيا وفي كوسوفو بدولة ألبانيا الكبرى المستقلة. لأن متطلبات المرحلة والمساومات بين المعسكرين الشرقي(الاتحاد السوفيتي)والغربي(الولايات المتحدة)تطلبت القبول بوضع الإقليم تحت الهيمنة الصربية(اليوغسلافية) طيلة٦٥سنة مضت.وبحقوق أقل من بقية الأقاليم في الاتحاد الفدرالي اليوغسلافي.إن التبدل في متغيرات السياسة العالمية بعد انهيار المعسكر الشرقي قد رفعت غطاءً مهما عن جدوى التماسك اليوغسلافي على أسس سياسية فقط.فبزوال هذا العامل ظهرت عوامل أخرى لها الصدارة في التأثير كانت حاسمة في المراحل التي تلت سقوط الاتحاد السوفيتي والمعسكر الشرقي ،فأوربا الموحدة أو الساعية نحو الوحدة لها أسس جديدة لا تخلو من عمق قومي وديني وحتى عرقي يؤثر في السياسة حتى في أكثر الدول الغربية استقرارا كفرنسا وبريطانيا وهولندا والدنمارك ناهيك عن يوغسلافيا بلد التجذر العرقي (حسين ،عبدالقادر،١٩٩٨،ص١٨) كما إن المساومات السياسية التي تنجم داخليا بسبب الحراك السياسي المستمر في يوغسلافيا بشكل عام أو في كوسوفو بشكل اخص كنتاج للسياسات الحكومية أو الدولية توجد أنواعا وأشكالا جديدة من المواقف السياسية تلقي بظلالها بشكل متجدد على الواقع الجغرافي السياسي كمحصلة نهائية بين الحين والآخر.

٣- أسباب قومية.

لا تكاد تذكر يوغسلافيا أو البلقان إلا وذكرت مشاكل التنوع القومي والعرقي فيها.فوصفت بأنها منطقة التنوع القومي وينبغي التنويه إلى أن التنوع القومي ،بحد ذاته ،عامل تناغم وتجانس في الدولة أو المنطقة لما يفضي من تلاقح للحضارات مع بعضها وفي ظل جو من الاستقرار والتعايش السلمي تُنتخب الأجيال بأعلى مستوياتها الذهنية والبدنية والفكرية.وتلك فرصةٌ للتسامي على عقبات التضاد والتنافس اللا مشروع والرغبة في إقصاء الآخر.(نيفين عبدالمنعم،١٩٨٧،ص٧.)

يحصل وفي أوقات معينة ولأسباب بعضها موضوعية أن تتجذر فكرة القومية حد الإفراط (الشوفينية) لدى شعب ما رغبة في السيطرة والاستعلاء على الغير أو للحفاظ على خصائصه وصفته المعرضة للاندثار بسبب الضغط من قومية أخرى.وهذا الأمر ينطبق على القوميات في البلقان بشكل عام ويوغسلافيا بشكل خاص ومن ضمنها الشعب الألباني المسلم والصربي المسيحي في كوسوفو(جدول -١-).

جدول-١- الوجود القومي في كوسوفو٢٠٠٦

القومية	عددها	نسبتها %
البان	١,٦٦٨,٣٩٩	٨٧ %
صرب	٨٩,٧٢٦	٤,٦ %
غجر	٤٧,٠٦٣	٢,٤ %
مونتنغريون	٣٨,٠٩٩	٢ %
أتراك	١٥,٦٨٧	٠,٩ %
مسلمون	٢٦,٤٨٦	١,٤ %
قوميات أخرى	٣١,٤٧٩	١,٧ %
المجموع	١,٩١٦,٩٣٩	١٠٠%

المصدر : موقع الامم المتحدة،دائرة شئون الإعلام ، جداول موجز الأعمال السنوي،٢٠١٠ .

خارطة-٢- التوزيع الاثني في كوسوفو وجوارها اليوغسلافي

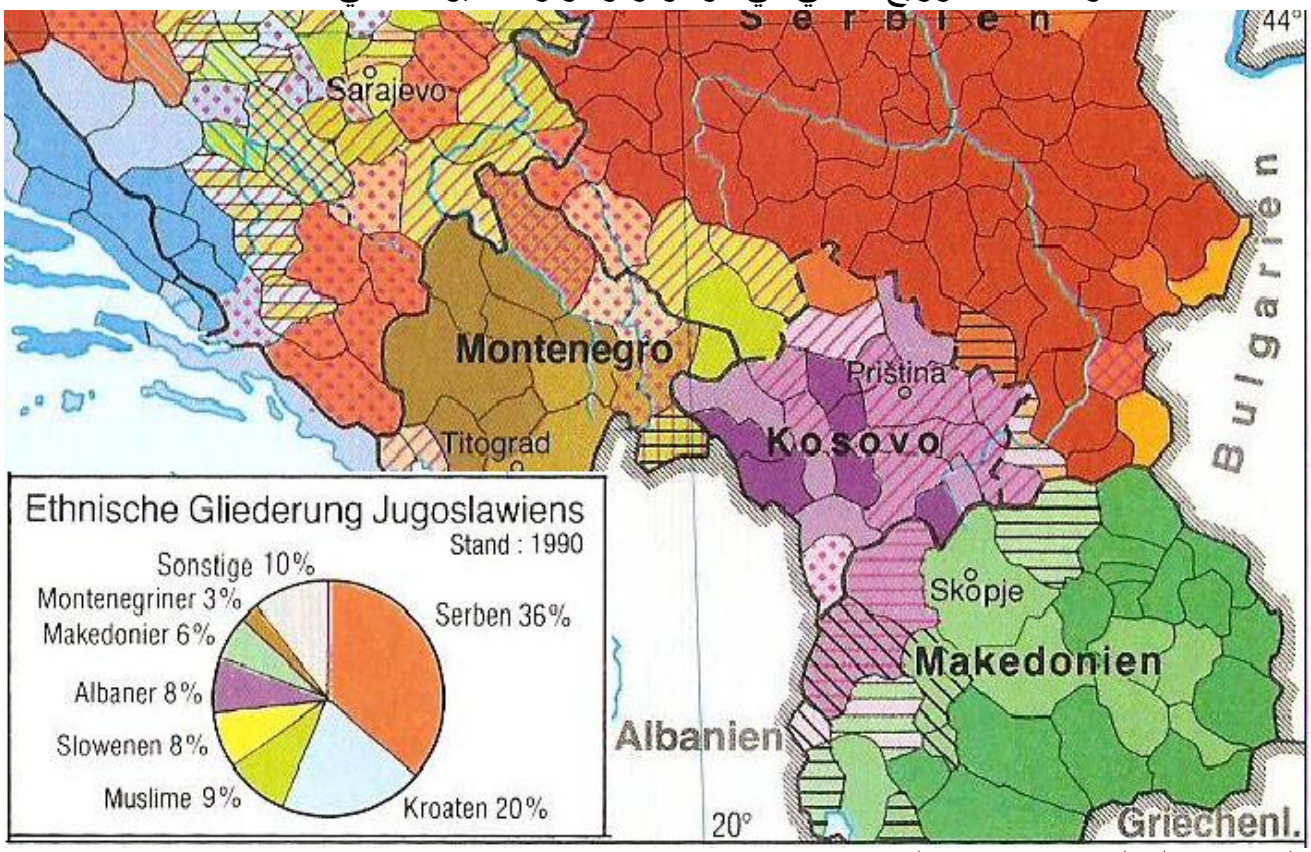

المصدر:عمل الباحث بالاعتمادعلى:International World Atlas Germany,1990

لقد ساد التعايش السلمي لفترات مزدهرة بين الشعبين طيلة قرون سواء تحت السيطرة العثمانية الإسلامية أو الصربية المسيحية وبنيت خلالها القلاع والحصون وعمِّرت المزارع وطرق النقل والشواخص التاريخية القائمة الى اليوم دلائل كبيرة وأكيدة على ذلك(بوشكين،الكسندر،٢٠١٠،ص٣)لكن تخلل فترات الهدوء تلك إما التدخل السياسي الدولي الخارجي أحيانا أو الرغبات القومية المفرطة بالاستقلال التي تذكيها المطامع المختلفة نحو بسط النفوذ على الأرض والسكان(المجال الجيوبولتيكي)كما حصل في فترات التطهير العرقي والديني في البوسنة والهرسك(١٩١١-١٩١٣)و(١٩٩٢-١٩٩٥)وفي كوسوفو(١٩٩٦-١٩٩٩)من القرن العشرين بدافع قومي بالدرجة الأساس يعزز من كل ذلك النزعة القومية التي اجتاحت أوربا بزوال المعسكر الشرقي (١٩٩٠). (جدول -٢-).

جدول-٢- الأديان في كوسوفو٢٠٠٦

الديانة	عددها	نسبتها %
مسلمون	١,٦٥٢,٦٠٠	% ٨٩,١

أرثوذكس	١٥٥,٩٩٤	% ٨,٤
كاثوليك	٢٤,٦٥١	% ١,٣
أديان أخرى	٢٢,٤١٠	% ١,٢
المجموع	١,٨٥٥,٦٥٥	% ١٠٠

المصدر : المصدر : موقع الامم المتحدة،دائرة شئون الإعلام ، جداول موجز الأعمال السنوي،٢٠١٠ .

٤ -أسباب إقتصادية.

إن التوجهات الحالية للقوى العالمية، إقتصادية، بالدرجة الأساس لأن ميدان التنافس الجيوبولتيكي المعاصر هو تنافس على الثروة والسيطرة المبكرة على مصادرها المتنوعة الصناعية والزراعية الرأسمالية،لذا فلا ينبغي فصل السباق العالمي للسيطرة العسكرية على العالم عن السبب الاقتصادي وراء ذلك.(جاب الله،بخيت،٢٠٠٤،ص١٦.)

وانطلاقا من كل ذلك وتأسيساً عليه ،سعت الدول الكبرى لبسط النفوذ على أوربا بشطريها الشرقي والغربي إلى أن توحدت تقريباً ثم استمرت المحاولات لمد النفوذ لأبعد من ذلك إلى التوجه نحو مناطق الوفرة الاقتصادية الأخرى لاسيما في الشرق الأوسط بنفطه وأرضه وثرواته الأخرى وكانت البلقان ،ومنه كوسوفو ولا زالت، حلقة الربط البري بين أوربا من جهة والشرق المقصود من جهة ثانية فسكة حديد بغداد-برلين المقترحة من الألمان قبل قرن لازالت قائمة بطريق بري تنفذه الولايات المتحدة الأمريكية بتأمين وصول إمداداتها من الطاقة من الشرق إلى الغرب عن طريق الخليج العربي وتركيا مرورا بالبلقان وصولا لأوربا ولأجله وضعت القواعد العسكرية في مقدونيا وسلوفينيا والرغبة المستمرة في ضم وتوسيع دول حلف الناتو لتشمل دولاً تقع على هذا الطريق كرديف لقناة السويس أو حتى كبديل عنها إذا دعت الضرورة لذلك وذلك جزء من مساعي ربط العالم في منظومة إقتصادية موحدة يكون إطارها العولمة.

ثانيا: الأهمية الجيوستراتيجية لكوسوفو:

بسبب ما تشكله كوسوفو من حلقة للربط في الجسر البري الذي يربط أوربا الموحدة بالشرق الإسلامي المتضمن لمنطقة الشرق الأوسط عالية الأهمية وبسبب ما يمثله التنوع السكاني فيه من نقطة ضعف جيوبولتيكي في تركيبته وبالتالي إمكانية التدخل في شؤونه وحتى السيطرة عليه.هذا التنوع اوجد تميزا لكوسوفو برغم صغر الحجم سكانا ومساحة وجعل الأنظار تتوجه إليه لاتخاذه معبرا في ذلك الطريق الرابط بين الشرق والغرب باتجاه النفط العربي الرخيص والمتوفر والسوق الاستهلاكية المفتوحة،فضلا عن عمق الخلاف التاريخي بخصوصه مقارنة بما يجاوره من مناطق تكاد تتوحد وتستقل على صيغة قومية بارزة .إن منطقة مثل كوسوفو فيها مميزات من القوة وبعض صفات الضعف ،في آن واحد، تستهوي الدول والقوى الراغبة بالسيطرة ومد النفوذ إلى أماكن جديدة.فتميزت كوسوفو بالقوة بما ذكرناه من مزايا الموقع الرابط بين الشرق والغرب وبصفات الضعف بسبب انعكاس مشاكله الداخلية على وضعه العام وحاجته الدائمة لراعي خارجي كالأمم المتحدة أو صربيا أو الولايات المتحدة كما حصل مؤخرا لان أساس مشاكل الإقليم داخلية تنعكس سلبا على قوته الجيوستراتيجية يحاول صانع القرار السياسي تعويضها بتلك العلاقات غير المتكافئة مع حلفاء مقترحين غالبا ما يكونون في وضع الاستعداد لاستغلال الإقليم كما حصل من قبل ألبانيا قبل(١٩٢٠)ويوغسلافيا(١٩٤٥-١٩٩٢)ثم صربيا(١٩٩٢-٢٠٠٩)فالولايات المتحدة آخر الأمر(٢٠١٠).

وكنتيجة للظروف التي فرضتها حقبة الحرب الباردة والصراع بين المعسكرين العالميين ،فقد كان للسياسة الدولية تجاه كوسوفو او القضايا المشابهة معنى ودلالات أخلاقية واعتبارية يمكن

التنبؤ بها مسبقا ،كما هو متداول ومتعارف عليه في السياسات الدولية في الفترة التي سبقت إنهيار القطب الشيوعي (١٩٩٠)،وعليه فكثير من المسلمّات والثوابت الاعتبارية التي نودي بها حينئذ كانت لأغراض تكتيكية تتطلبها لعبة الموازنة في القوى الدولية .لكن بكسر ذلك التوازن وتلك الخشية من المقابل وظهور القطب الأمريكي الواحد كقوة عالمية مسيطرة وبلا منازع حقيقي. أوجد هذا التغير قوانين جديدة وضيِّق من مساحة الممنوع في الحراك السياسي على المستوى الدولي وبخاصة كوسوفو.

لقد حاولت حركات التحرر والقوى القومية طيلة ٤٥ عاما الماضية تحقيق استقلال الإقليم (كوسوفو)في دولة مستقلة كبقية اعضاء الاتحاد اليوغسلافي الفدرالي ضمن إطار الدولة اليوغسلافية أو خارجها بعد تفكك الاخيرة وتقسيمها الى عدة دول سارعت أوربا والمجتمع الدولي إلى الاعتراف بها ،لكن ذلك لم يحصل مع كوسوفو،بل ظل الرفض قاطعا لذلك سواء في داخل يوغسلافيا لأسباب تتعلق بالنظام السياسي القائم حينها والذي له وجهة نظره الخاصة ولا من المجتمع الدولي ،لاسيما الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية راعية مفاوضات دايتون (١٩٩٥)،وفرنسا راعية مفاوضات رامبوييه(١٩٩٨) والتي لم تقبلا استقلال الإقليم المتطلع لذلك الموقف بل أكدتا على وحدة الأراضي اليوغسلافية،وكذلك بريطانيا وألمانيا وروسيا وكل الاتحاد الأوربي والصين،وللأسباب التالية:

١- متطلبات الحرب الباردة ،وتجنب كل من القطبين التصادم مع الآخر وهو أمر استمر طيلة الحرب الباردة ولم يتغير،إلا باستثناءات بسيطة في المواقف ،لا ترقى الى دعم الاستقلال من جهة ولا الى القول بالتضاد مع المعسكر الآخر لأجل كوسوفو،مهما بدت ملحةً سياسياً اوانسانياً من جهة ثانية.
٢- إلتزام عقائدي بين الدول وعدم القبول بتجزئتها إنطلاقاً من مبدأ الشراكة ،كدعم روسيا ليوغسلافيا الشيوعية السابقة، وقوفاً بوجه الامبريالية الأمريكية (بوشكين،الكسندر،٢٠١٠،ص٩).
٣- ضعف حدة المطالبات القومية على مستوى الأقاليم الصغيرة وعدم وجود دعم دولي لها،لاسيما ال٢٥ عاما الماضية،لأن الدول بمجملها ومنها الدول الكبرى مليئة بالأقليات والقوميات المتعددة فلا ترغب بفتح باب الأقليات القومية في ظل سجالات الحرب العقائدية الممتدة جغرافيا في كل العالم.

إن إلتزامات القوى الكبرى وبخاصة الولايات المتحدة تجاه كوسوفو قد تغيرت دواعيها ،بحسب الولايات المتحدة بالأقل ،وأصبح الالتزام بوحدة يوغسلافيا كبلد غير منحازعديم الجدوى بدءاً من عام(١٩٩٠) مرورا بتجزئتها تباعا(١٩٩١-١٩٩٣)حتى مرحلة دعم استقلال كوسوفوإذ إعترفت بها الى مطلع عام (٢٠١١) ٦٩ دولة منها ٢٢ دولة اوربية(بيرميش،جريدة الشرق،٢٠١٠)استجابة لمتطلبات مرحلة جديدة من أهم هذه المتطلبات:

أ- زيادة تقسيم المقسم وتجزئة المجزأ ،والمقصود بذلك يوغسلافيا الموحدة في الحالة الأولى وصربيا في الحالة الثانية.
ب- دعم الأطراف والجهات الضعيفة في الصراعات السياسية ،وهذه إستراتيجية بعيدة النظر في السياسية الخارجية الأمريكية،تحت مختلف الذرائع التاريخية والقومية والسياسية حتى تجعل منها قضايا عالمية وتحصل على الاعتراف الدولي ،فتحقق مطلبين في آن واحد:-
١- زيادة الضعف والتجزئة في جسم الدولة او المنظمة او الكيان المعادي.
٢- الحصول على حليف ضعيف تكون تبعيته لها في النهاية.
ج- إيجاد موطئ قدم في مناطق كان يتعذر الوصول اليها سابقاً بطريقٍ شرعي (دعم حركات التحرر القومية وحقوق الأقليات).

د- إكمال حلقات الالتفاف حول الخصوم وقطع الطريق عليهم للتوسع(السياسي)كروسيا و(الاقتصادي)كالصين و(التاريخي)كتركيا و(القومي)كصربيا وفي آن واحد.

ثالثا: ستراتيجية القوى العالمية تجاه كوسوفو

في أعقاب الحرب الباردة وبروز مفهوم النظام العالمى الجديد، اتسعت اهتمامات المجتمع الدولى من التركيز فقط على قضايا السياسة العليا(High Politics)وفى مقدمتها قضايا الأمن والإستراتيجية، إلى التركيز أيضاً على قضايا السياسة الدنيا (Low Politics)مثل حقوق الإنسان، الديمقراطية، الأقليات، اللاجئين، البيئة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها وأصبحت هذه القضايا من المسائل التى يعترف بجواز التدخل العسكرى الخارجى من أجلها. ومع تدخل الأمم المتحدة فى الصومال وتيمور الشرقية، وتدخل حلف الناتو فى كوسوفو، توالت عمليات التدخل تحت غطاء الاعتبارات الإنسانية، تصاعد الجدل على الصعيد العالمى، حول أولوية التمسك بمبدأ السيادة الوطنية، أم بالتدخل الإنسانى، خاصة أثناء الصراعات والحروب الأهلية . وكان للقارة الأوربية رؤيتها الخاصة إزاء هذا الجدل، إذ طرأ تغير فى الموقف الأوربى من التدخل الإنسانى،على المستوى الفكرى وعلى مستوى الممارسات الفعلية من جانب الدول والتنظيمات الإقليميةالأوربي.

فعلى المستوى الفكرى، تصاعد الحديث عن ثقافة التدخل الإنسانى. وسعت ألقوى العظمى لوضع ضوابط التدخل بغية الإفادة منها وتحقيق المكاسب الجيوستراتيجية . أما على مستوى الممارسات، فإن الدول والتنظيمات الأوربية أصبحت أكثر استعداداً وقبولاً للتدخل الإنسانى، خاصة بعد التقدم في مفهوم الوحدة الأوربية ، وإقرار إمكانية التدخل فى بعض الحالات إذ تكفل لوائحه على الحق فى التدخل فى الظروف الخطيرة وهى تحديداً ،جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية ، والنص أيضاً على حق الدول الأعضاء فى مطالبة الاتحاد الأوربي بالتدخل من أجل استعادة السلم والأمن فيها. ويُدعم هذا الاتجاه على مستوى التنظيمات الإقليمية الفرعية، إذ أقرت إمكانية التدخل لأغراض إنسانية فى محيطها الإقليمى. وتعد حالات التدخل فى كل من البوسنة والهرسك وكوسوفو لتلك الأسباب شرعية ومبررة.وهناك اولويات تتحدد بموجبها رؤية القوى العالمية الستراتيجية تجاه كوسوفوتتعلق بالسيادة الوطنية و حقوق الإنسان (شبانة ،أيمن،٢٠١٠،ص٣٧).

أما مفهوم السيادة الوطنية، فالبحث من منظار جيوستراتيجي يتبنى مفهوم السيادة، الذى تبلور فى إطار القانون الأوروبى (القانون الدولى التقليدى). وفى ظل هذا القانون كان للسيادة الوطنية مفهومٌ مطلقٌ ذو وجهين، أحدهما داخلى والآخر خارجى. والوجه الداخلى يقتصر نطاق تطبيقه على علاقة الدولة بمواطنيها وداخل إقليمها بحدوده السياسية المعلومة، ويقصد به أن تدير الدولة كافة شئونها الداخلية بدون تدخل أية سلطة خارجية، وأن يكون لها السلطة الكاملة على الإقليم والأشخاص داخل الدولة. ويعد ذلك مجالاً حكراً للدولة وحدها. أما الوجه الخارجى، فينصرف إلى علاقة الدولة بغيرها من الدول والكيانات الدولية الأخرى. ويعني أن تدير الدولة شئونها الخارجية بدون تدخل سلطة أخرى، وأن يكون لها الحرية فى تحديد علاقاتها بسائر الدول الأخرى(نعمة،كاظم هاشم،١٩٨٧،ص٤٢).

إن مفهوم التدخل الإنسانى، بمعناه الواسع، لا يقتصر على مجرد استخدام القوة العسكرية من أجل حماية مواطنى دولة ما من المعاملة التعسفية من جانب حكومتهم أو اطراف النزاع المشتركة فيه. بل يتعدى إلى التدخل فى الحالات الآتية: حماية مواطنى الدولة او الإقليم أو الأقليات الموجودة فيها من تعسف يرتكب ضدهم ، بما فى ذلك مساندة ثوراتهم ضد السلطة الحاكمة وكذا مطالبهم بحق تقرير المصير ومشروعية كل ذلك والانتقال من موقف عدم التدخل الى التدخل المباشر لأعتبارات معينة(أفاق عربية،٢٠٠٨). فالبحث يتعامل مع التدخل الإنسانى على إنه الخطوة التي تتبعها خطوات في طريق الاهداف الجيوستراتيجية للقوى المؤثرة فيه. ومن الجدير بالذكر أن العلاقة بين السيادة الوطنية والتدخل الإنسانى كانت موضوعاً لجدل واسع- لا يزال قائماً –بين العديد من الاتجاهات فى السياسة الدولية. ويمكن التمييز بين ثلاث اتجاهات أساسية في هذا الشأن:

1- الاتجاه الأول : يتبنى هذا الاتجاه النظرة التقليدية فى القانون الدولى، والتى ترفض التدخل الإنسانى رفضاً مطلقاً. فيرى هذا الاتجاه عدم مشروعية التدخل الإنسانى أيا كانت أشكاله أو أساليبه ، وضرورة حماية قدسية الدولة (Sanctity of State) إزاء التدخلات الخارجية. نظراً لأن مبدأ عدم التدخل لا يزال يمثل أحد المبادئ الأساسية للقانون الدولى العرفى والاتفاقى، بل ويعد قاعدة قانونية دولية نافذة. وإن الخروج على هذا المبدأ ينطوى على مخالفة صريحة لقواعد القانون الدولى ولأحكام ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة، التى تحظر استخدام القوة فى العلاقات الدولية إلا فى حالات الدفاع الشرعى وتدابير الأمن الجماعى التى يقررها مجلس الأمن. كما أن إضفاء المشروعية على التدخل الإنسانى يتعارض مع السوابق القضائية التى استقرت عليها محكمة العدل الدولية ، الأمر الذى يهدم مبادئ وقواعد القانون والتنظيم الدوليين .

وفى إطار هذا الاتجاه يرى إدوارد ليتواك Edward Luttwak أن التدخل يمثل انتهاكاً للسيادة الوطنية ، وأن معظم أشكال التدخل قد أدت من الناحية الفعلية إلى تعطيل جهود التسوية السلمية للصراعات الداخلية، وإطالة أمدها. خاصة وأنه يؤدى إلى تجميد الصراعات بشكل تحكمى ، ويوفر نوعاً من الحماية للطرف الأضعف إزاء رفض تقديم تنازلات من أجل السلام وهو امرٌحصل مع اقليم كوسوفو بعد اتفاقية دايتون١٩٩٥. كما ذهب جوردان جراهام Gordan Grahamإلى أن حق كل دولة فى السيادة والاستقلال وإدارة شئونها الخاصة بذاتها وبشكل مستقل، إنما هو من الحقوق العادلة التى كفلها القانون الدولى، ومنحها درجة كبيرة من التقدير، تصل إلى ما أسماه بـ (القداسة الخاصة) (شبانة ،أيمن،٢٠١٠،ص٣٨).فإذا كان حق الدولة فى الاستقلال بإدارة شئونها الخاصة حق عادل ، فإن هناك أسساً أخلاقية تقع على كل دولة توجب عليها عدم التدخل فى شئون الدول الأخرى وهو الأمر الذي ظلت الأطراف الأوربية والولايات المتحدة تدعمة تجاه يوغسلافيا السابقة حتى حانت ساعة التبدل لاحقا.

أن مبدأ عدم التدخل – بالإضافة إلى السيادة - يعد أحد الأدوات القليلة المهمة التى ترتكن إليها الدول الصغرى فى تعاملاتها مع الدول الكبرى أو الأقوى.وأن هذا المبدأ يلعب دوراً حيوياً بالنسبة للكثير من الدول في مرحلة ما بعد الاستعمار. وينطبق ذلك بشكل خاص على الدول الأوربية الصغيرة التى تحتاج إلى المناخ السياسى الآمن لتحقيق تطلعاتها المشروعة فى بناء الدولة وتحقيق التنمية. وبالنتيجة فلا وجود لحق مسلَّم به فى القانون الدولى يسمح بالتدخل لحماية حقوق الإنسان،

بل هو أمر مرفوض قانوناً، حتى إذا كان بهدف منع انتهاكات حقوق الإنسان التى ترتكبها دولة ما تجاه مواطنيها . ويرى أنصار هذا الاتجاه أيضاً أن حقوق الإنسان مسألة نسبية، وأنه لا توجد معايير عالمية ثابتة تحدد ماهيتها، وهو ما يجعل التدخل الإنسانى انتقائياً، بدليل أن الدوافع الإنسانية التى استندت إليها الدول الغربية للتدخل فى كوسوفو، لم تتوافر من أجل التدخل لحماية الشعب الفلسطينى أوالأكراد فى تركيا، أوالسكّان العُزَّل فى لبنان أوالمسلمين فى الشيشان، وغيرهم من الشعوب والأقليات المضطهدة . ويدعم هذا الاتجاه الكثير من دول العالم لاسيما قليلة التأثير في ساحة القوة الدولية وان كانت مهمة في ثقلها السكاني والاقتصادي والتاريخي مثل المانيا والصيين والبرازيل واسبانيا.

2-الاتجاه الثانى : يدافع أنصار هذا الاتجاه عن التدخل الإنسانى ويعده بعضهم واجباً يتعين على المجتمع الدولى القيام به، سواء لحماية حقوق الإنسان إزاء تعسف السلطة الحاكمة في منطقة ما وهي كوسوفو في حالة دراستنا، أو لمواجهة آثار الكوارث الطبيعية أو التى هى من صنع الإنسان، أو للدفاع عن القيم الديمقراطية، التى تعد ضمانة أساسية لتدعيم حقوق الإنسان. بل تمادى بعض أنصار هذا الاتجاه إلى القول بمشروعية احتلال أراضى الدول الأخرى التى تنتهك حقوق الإنسان، فيما عرف باسم (الاحتلال لأغراض إنسانية) كاحتلال الصومال عام(١٩٩٣)وبعض أجزاء من دول غرب إفريقيا.

ومن هذا الاتجاه فإن التدخل الإنسانى لا يتعارض بالضرورة مع السيادة الوطنية، ومن ثم فإنه لا يمثل عملاً غير مشروع، أو مسلكاً غير حميد فى العلاقات الدولية فى كافة الأحوال. بل إنه قد يكون الخيار الضرورى والأفضل فى بعض الحالات، خاصة عندما يستهدف الإطاحة بالنظم الديكتاتورية وإحلال نظم ديمقراطية بديلة، تطبق مفاهيم جديدة للسيادة تعتمد على التوازن بين حقوق الحكومات وواجباتها .ومن ثم، يؤمن أنصار هذا الاتجاه بأن انتهاكات حقوق الإنسان أصبحت من الأمور الأساسية التى تبرر التدخل لإسقاط النظم الحاكمة المسئولة عن تلك الانتهاكات، خاصة وأنها هى التى أدت بتصرفاتها غير المقبولة إلى استنفار المجتمع الدولى من أجل القيام بالتدخل، وبالتالى تكون تلك النظم ذاتها هى المسئولة عن تبرير التدخل الإنسانى وإضفاء المشروعية عليه، ومن ثم يجب عليها تحمل تبعاته (شبانة ،أيمن، ٢٠١٠،ص٣٨).وتحت هذه الذريعة شنت حرب إسقاط نظام رئيس يوغسلافيا عام (١٩٩٩) والحرب لإسقاط نظام طالبان في أفغانستان عام (٢٠٠١) وكذلك الحرب على العراق واحتلاله تماما عام (٢٠٠٣) لإسقاط نظام الحكم فيه.

وفى ذات الاتجاه تؤكد الدول أنه ينبغى تتبع سياسة نشطة فى مجال حقوق الإنسان، بحيث تصبح حقوق الإنسان هدفاً أساسياً لسياساتها الخارجية، حتى لا تتكرر إنتهاكات لحقوق الإنسان واسعة النطاق، على نحو ما حدث فى كمبوديا فى عهد بول بوتا، وفى أوغندا فى عهد عيدى أمين، وفى رواندا عام (١٩٩٤). إذ أن التردد فى التدخل لوقف انتهاكات حقوق الإنسان فى البوسنة والهرسك هو الذى أوحى للصرب بأنه يمكنهم شن حرب إبادة ضد مسلمى البوسنة ومن ثم كوسوفو بدون رادع ، وقد أيد معهد سان ريمو للقانون الدولى الإنسانى هذا الاتجاه، عندما أكد فى أبريل (١٩٩٣) أنه يجوز لهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المختصة أن تتخذ التدابير الضرورية، بما في ذلك التدابير الجبرية، وفقا لتفويضاتها إذا قاسى بعض السكان إنتهاكات خطيرة وجسيمة وطويلة

الأمد من شأن المساعدة الإنسانية أن تخفف من حدتها .ويدعم هذا الاتجاه ويتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا واستراليا واليابان وكوريا وكندا وغيرها من الدول الأقل أهمية والراغبة بإثبات الوجود في ساحة القوة العالمية ولو بتبعية واضحة للولايات المتحدة الأمريكية.

3-الاتجاه الثالث :وتدعمه أكثر دول اوربا والعالم ويتخذ أنصاره موقفاً وسطاً بين الاتجاهين السابقين. فهو لا يعارض التدخل أو يقبله بشكل مطلق، وإنما يرى أن مبدأ عدم التدخل هو الأصل فى العلاقات الدولية ، وأنه القاعدة التى يجب أن تلتزم بها الدول فى علاقاتها الدولية ، إلا أنه فى بعض الحالات لا يمكن للمجتمع الدولى أن يقف صامتاً إزاء الانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان فى الدول الأخرى. ولكن هذا الاتجاه يشترط لقبول التدخل الإنسانى، توافر الأسباب الموضوعية التى تبرره، ووجود الضوابط التى ترشده، ولا تجعله مناقضاً للسيادة الوطنية. ومن أهم هذه الشروط :

ا- أن يكون إنتهاك حقوق الإنسان منهجياً ومنظماً ومعبراً عن سياسة عامة من جانب الدولة المعنية، وليس مجرد إجراء عارض أو مؤقت .

ب- أن يكون الانتهاك موجهاً ضد مجموعة كبيرة من سكان الدولة .

ج- أن يكون الهدف الحقيقى والمعلن من التدخل هو منع المعاناة الإنسانية أو وقفها دون تحقيق أى أغراض أخرى . حيث إن الدوافع الإنسانية قد يساء إستخدامها لتكون ستاراً يخفى وراءه دوافع سياسية أو إستراتيجية قد تمثل إعتداءاً على وحدة أو سلامة أراضى دولة مستقلة ذات سيادة .

د- ألا يكون التدخل انتقائياً .

ه- أن يتم التدخل برضى مواطنى الدولة الهدف، وبدون رضى السلطات القائمة فيها .

و- أن يكون التدخل العسكرى هو الخيار الأخير، بعد إستنفاذ الوسائل الأخرى من ضغوط سياسية واقتصادية .

ز- أن يكون التدخل حاسماً وقادراً على وقف إنتهاكات حقوق الإنسان بأقل قدر من التكاليف المادية والخسائر البشرية، مع مراعاة التناسب بين الإجراءات العسكرية المتخذة ودرجة الإنتهاك لحقوق الإنسان .

ح- أن يتم التدخل تحت إشراف الأمم المتحدة، للتأكد من مدى حياد القوات المتدخلة، ومدى إلتزامها بحقوق الإنسان وإتفاقيات جنيف الخاصة بقوانين الحرب.

بالرغم من حدوث العديد من حالات التدخل من جانب الدول الأوربية والولايات المتحدة فى شئون الدول الأخرى أثناء مرحلة الحرب الباردة، إلا أن الإعتبارات الإنسانية لم تكن هى الدافع للقيام بهذه التدخلات، وإنما كان الدافع إليها هو الإعتبارات السياسية والأمنية فى الغالب وهذا الامر يناقض محتوى النقطة ثالثا أعلاه ومنذ نهاية الحرب الباردة، طرأت بعض التغيرات على مواقف الدول الأوربية من السيادة والتدخل، فأصبحت أكثر تقبلاً من أى وقت مضى لفكرة التدخل الإنسانى، الأمر الذى أدى إلى تواتر عمليات التدخل لإعتبارات إنسانية فى الظاهر بشكل غير مسبوق، حتى أصبحت من الممارسات المعتادة فى العلاقات السياسية الأوربية مع دول العالم فى الوقت الراهن .

وفى هذا السياق، دأبت الدول الأوربية على تبرير تدخلها فى الدول الأخرى بالرغبة فى حماية حقوق الإنسان ، كما هو الحال بالنسبة لتدخل قوات الامم المتحدة في البوسنة والهرسك ورواند والكونغو، بل إن بعض الدول الأوربية والولايات المتحدة تمادت فى هذا الاتجاه ، فأخذت تتعامل مع التدخل العسكرى المبرر بإعتبارات إنسانية بإعتباره الخيار الأول أمامها، وليس بإعتباره عملاً

إستثنائياً لا يجوز اللجوء إليه إلا كخيار أخير بعد فشل الوسائل السلمية فى مواجهة إنتهاكات حقوق الإنسان، أو وضع حد لكارثة الإنسانية فى دولة ما أو منع تصاعد آثار الصراعات الداخلية بشكل يمثل تهديداً للسلم والأمن الإقليميين كما في حالة احتلال العراق عام (٢٠٠٣). ومن جهة أخرى، أصبحت الدول الكبرى تُقدِم على التدخل في الدول والتنظيمات الإقليمية الأخرى، لمواجهة انتهاكات حقوق الإنسان والكوارث الإنسانية الناجمة عن الصراعات الداخلية المندلعة فيها، أو لمواجهة التهديدات التى قد تتعرض لها عمليات التحول الديمقراطي فيها لأسباب تبتعد عن محتوى النقاط الاربعة الاخيرة المذكورة أعلاه وهو الأمر الحاصل في كوسوفو.

رابعا: التغير الجيوستراتيجي للدول الأوربية في كوسوفو :

هناك عدة عوامل غيرت من الموقف الاوربي وحليفه الامريكي للتدخل في كوسوفو يمكن اجمالها بالاتي:

1_ تأييد الأمم المتحدة للتدخل الإنسانى :

بالرغم من أن مبدأ عدم التدخل كان أحد المبادئ الأساسية التى قام عليها التنظيم الدولى بعد الحرب العالمية الثانية. إلا أن الأمم المتحدة اتجهت إلى القبول بالتدخل الإنسانى، مؤكدة أن التحقق من إحترام حقوق الإنسان أصبح جزءاً لا يتجزأ من جهود المنظمة لصون السلم والأمن الدوليين .

وفى ذات الاتجاه صدرت تصريحات عن الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة، خافيير دى كويلار Javier de Cuellar عام (١٩٩١) قال فيها: (إن عدم الاعتداء على سيادة الدولة وسلامة أراضيها وإستقلالها السياسى هى من الأمور المسلم بها، إلا أن الأمر لا يمكن أن يكون كذلك إذا تصورت الدولة أن السيادة الوطنية تتضمن حق الحكومة فى إرتكاب المذابح وعمليات الإبادة المنظمة ضد المدنيين بإسم حماية النظام العام والسيطرة على الإنقسامات أو مواجهة حالات العصيان والتمرد، ومن ثم فإن حماية حقوق الإنسان تتطلب مراجعة المجتمع الدولى لمفهوم السيادة الوطنية) (شبانة،أيمن،٢٠١٠،ص٤٢) .

وقد تَدَّعمَ هذا الإتجاه مع تولى د. بطرس بطرس غالى منصب الأمين العام للأمم المتحدة، حيث صدر تقرير (أجندة السلام)، والذى أكد ضرورة تدخل الأمم المتحدة لمواجهة إنتهاكات حقوق الإنسان،وأن السيادة الوطنية لا يجب أن تقف حائلاً دون تدخل المنظمة. كما قال الأمين العام السابق للمنظمة كوفى أنان فى سبتمبر عام(١٩٩٩)(من الضرورى البحث عن صيغة توازنية تحافظ على مبادئ الأمم المتحدة من ناحية والإعتبارات الإنسانية من ناحيةأخرى، لأنه بدون تلك الصيغة فإن الأمم المتحدة سوف تفشل فى الإستجابة لإنتهاكات حقوق الإنسان القوية فى العالم على نحو ما حدث فى رواندا وكوسوفو).

2- التأييد المحلي للتدخل من جانب شعب كوسوفو :

فى أعقاب الحرب الباردة نادت الكثير من الأصوات بضرورة تولى الشعوب بأنفسها المسئولية عن حفظ السلم والأمن فى محيطها الإقليمى، بما فى ذلك القيام بعمليات تقرير المصير، من أجل مواجهة إنتهاكات حقوق الإنسان والكوارث الإنسانية المصاحبة للصراعات الداخلية في كوسوفو وغيره من اجزاء يوغسلافيا السابقة. وفى هذا الإطار، سعت الأمم المتحدة إلى تفعيل الفصل الثامن من ميثاقها، والذى يتعلق بتنظيم دور التنظيمات الإقليمية فى مجال حفظ السلم

والأمن الدوليين، حيث نصت المادة٥٢ من هذا الفصل على(أنه ليس فى هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية من معالجة الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدولى ما يكون العمل الإقليمى صالحاً فيها ومناسباً ما دامت هذه التنظيمات أو الوكالات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع أهداف الأمم المتحدة ومبادئها وعلى مجلس الأمن أن يشجع على الإستكثار من الحل السلمى لهذه المنازعات المحلية عن طريق هذه التنظيمات الإقليمية أو بواسطة تلك الوكالات الإقليمية بطلب من الدول التى يعنيها الأمر أو بالإحالة عليها من جانب مجلس الأمن(مالان،٢٠٠٨مارك،ص١٨).

وقد صدر تأكيد الأمم المتحدة على أهمية الدور الإيجابى الذى تؤديه المنظمات الإقليمية المحلية فى مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، والرغبة فى إقامة شراكة حقيقية تستند إلى تقسيم للعمل بشكل أكثر رشداً وأقل تكلفة بين الأمم المتحدة والاتحاد الاوربي بعيدا عن سلطات الدولة المباشرة وهو أمر حصل في مناطق أخرى من العالم كالعراق مطلع التسعينيات من القرن الماضي إذ قدمت الأمم المتحدة تعاونا مميزا مع الجهات المحلية في شمال العراق (الأكراد) بدافع الحفاظ على حقوق الإنسان . واتجهت لتشجيع التنظيمات والدول على التدخل بنفسها لمواجهة إنتهاكات حقوق الإنسان وغيرها من الآثار المترتبة على الصراعات ، إذ أكد مجلس الأمن فى قراره رقم ٧٥١ فى ٢٤ أبريل عام (١٩٩٤) بشأن الصومال، عدم إمكانية تجاهل الدور الإقليمى فى تسوية ذلك الصراع، كما أوضح أهمية دور منظمة الوحدة الأفريقية فى التسوية السلمية للصراع فى رواندا عام (١٩٩٤) (أفاق عربية،٢٠٠٨).

وفى ذات الاتجاه، إتجهت الدول الكبرى وحلفائها إلى تشجع التنظيمات والدول الأوربية على القيام بعمليات التدخل، خاصة لمواجهة إنتهاكات حقوق الإنسان المصاحبة للصراعات الداخلية فى كل مناطق العالم واقربها لها كوسوفو، وذلك بعد التراجع النسبى فى القيمة الإستراتيجية لأوربا في إطار الإستراتيجيات العالمية في أعقاب الحرب الباردة ، بالإضافة إلى فشل تجربتي التدخل الأمريكي في الصومال عام ١٩٩٣، والفرنسي في رواندا عام (١٩٩٤) لكن فرنسا أكدت أن عهد التدخل الفرنسي في الصراعات قد انتهى، وأنه يجب على الدول والحكومات تحمل المسئولية في هذا الشأن . وأعلنت بريطانيا عن عدم رغبتها في التدخل في الصراعات الدولية وبخاصة الأفريقية. واتخذ البرلمان الألماني عام (١٩٩٦) قراراً بعدم مشاركة الجنود الألمان في مهام دولية دون وكالة من مجلس الأمن الدولي . وأعربت الحكومة النمساوية عن ذات الموقف عندما أكدت رفضها إستخدام قواتها البرية خارج حدودها الدولية وبذلك ظلت الولايات المتحدة الأمريكية هي اللاعب الرئيس في الساحة الدولية والمتحكم المباشر في القرارات الدولية بخصوص كوسوفو وغيرها من مناطق التطلع الأمريكي إلى نفوذ جديد كالعراق مثلا إذ امتنعت ألمانيا وفرنسا على غزوه واحتلاله عام (٢٠٠٣) . وفى خريف(١٩٩٦) اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية إنشاء قوة أفريقية لمواجهة الأزماتAfrican Crisis Response Force ، بحيث تكون مستعدة للتحرك السريع وقت الأزمات، على أن تعمل القوة تحت رعاية الأمم المتحدة ، بينما تتولى الولايات المتحدة تقديم التمويل والتدريب العسكرى لتلك القوة . وقد عرضت بريطانيا وفرنسا وكندا وبعض الدول الغربية الأخرى المساهمة فى تمويل القوة المقترحة، رغم الخلافات التى كانت قائمة بين هذه الدول بشأن بعض تفاصيل تلك المبادرة . وفى ذات الاتجاه، اتجهت فرنسا إلى تخفيض وجودها العسكري في أفريقيا. وتبنت برنامجاً يسمى

ريكامب (تعزيز القدرات الأفريقية لحفظ السلم) Renforcement de Capacites Africaines de Maintien de la Paix- RECAMP، وذلك بهدف تدعيم القدرات الأفريقية فى مجال حفظ السلم ومواجهة الصراعات الداخلية فى القارة .وبوجه عام إقتصرت عمليات التدخل الإنسانى من جانب قوات الدول الغربية فى العالم وكوسوفو على تقديم الدعم المالى أو اللوجيستيكى أو المعونات الغذائية للمتضررين من الكوارث الإنسانية (مالان، مارك ،٢٠٠٨،ص٢٢).

وفى ضوء ما تقدم، يرجع تواتر التدخلات العالمية لإعتبارات إنسانية مع الوعي بأن مهمة مواجهة تلك الإعتبارات أصبحت تقع على عاتق السكان ذاتهم وهنا أخذت الدول ومنها كوسوفو تعيد التفكير فى التصورات التقليدية الخاصة بالسيادة وعدم التدخل . وعلى سبيل المثال، فُسِرَ تدخل الإمريكان فى كوسوفو بضعف إحتمالات تدخل الأمم المتحدة أو أى من الدول الكبرى فى ذلك الصراع. وبالفعل تأخر تدخل الأمم المتحدة طيلة سنوات الصراع الاولى (١٩٩٤-٢٠٠٠)، بينما بادرت الولايات المتحدة بأخذ زمام المبادرة بالضربة المباشرة لحكومة يوغسلافياالسابقةعام(٢٠٠٠) وتقديم المساعدات الإنسانية لضحايا الصراع، في حين جاء دور بريطانيا مكملاً لذلك الجهد الأمريكي بتقديم الدعم المادي وإرسال قوات للمشاركة باحتلال البلاد .

3- تنامى الإتجاهات الفكرية الأوربية الداعمة للتدخل الإنسانى :

مع تكرار عمليات التدخل منذ نهاية الحرب الباردة، بدأت الإتجاهات الفكرية تتحدث عن ضرورة تطوير الفكر تجاه قضايا السيادة والتدخل وإن البعض دافع عن التدخل العسكرى، مؤكدين أن مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى لم يعد له وجود فى أى مكان فى العالم. وان هناك إمكانية إضطلاع الدول والمنظمات بعمليات التدخل الإنسانى فى العالم وإلى ضرورة النظر إلى السيادة بإعتبارها وسيلة لتوفير الحماية للدولة إزاء التدخلات الخارجية ، وينبغي التعامل معها بإعتبارها مفهوماً معيارياً للمسئوليات التى يجب أن تتحملها الحكومات تجاه مواطنيها، ومن ثم فإن السيادة الوطنية فى ضوء هذا المفهوم الجديد تتطلب أنماطاً من نظم الحكم تستند إلى المشاركة الشعبية الديمقراطية، والإدارة الفعالة للإنقسامات المجتمعية، واحترام حقوق الإنسان، والتوزيع العادل للثروات الوطنية. وهنا تصبح جميع الحكومات ملزمة بأن توفر أساساً لشرعيتها، يعتمد على ضمان الحد الأدنى من معايير الحكم الجيد، وتحمل مسئولية تحقيق أمن ورفاهية مواطنيها وكذا كافة المقيمين على أراضيها، وذلك قبل المطالبة بالحق فى السيادة الوطنية وبعكس ذلك فلا جدوى للحديث عن كل ذلك وهو أمر استغلته الدول العظمى في تمرير سياساتها في كوسوفو وغيرها من دول العالم الاخرى على الرأي القائل بأن القانون الدولى قد نجح - نسبياً - في ضبط سلوك الدول إزاء الدول الأخرى، فإنه لم يثبت نفس الفعالية في ضبط سلوك الحكومات إزاء مواطنيها، بدليل أن ألمانيا التى أحجمت عن إستخدام الغاز السام ضد الحلفاء، رغم تعرضها للهزيمة، لم تبد أى ندم على إستخدامه ضد مواطنيها من اليهود(مالان،٢٠٠٨مارك،ص١٨)، وبالتالى يجب صياغة مفهوم واضح للتدخل لمواجهة إنتهاكات حقوق الإنسان، والتي لم يعد من المقبول التعامل معها باعتبارها شأناً داخلياً، أو الصمت إزاءها بدعوى أن التدخل لمواجهتها يمثل إنتهاكاً للسيادة الوطنية. وعليه ،لقد أصبح لزاماً على المجتمع الدولي التخلي عن المفاهيم المطلقة

للسيادة وعدم التدخل في الشئون الداخلية، إذ لم يعد من المقبول التعامل مع السيادة وعدم التدخل كمفاهيم مطلقة، ولم يعد مقبولاً أيضاً عدم مواجهة النظم السلطوية التي تنتهك حقوق الإنسان، بحجة الالتزام بأحكام ميثاق الأمم المتحدة الخاصة بعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول، حيث إن حماية الشعوب من القهر والآثار الوخيمة للصراعات الداخلية تتطلب مراجعة مفاهيم التدخل والسيادة الوطنية.

4 - إتساع مفهوم الأمن الوطنى :

طرأ قدر كبير من التغير على مفهوم الأمن الوطنى مع نهاية الحرب الباردة، إذ ظهرت محاولات لإعادة تعريف المفهوم، بالإبتعاد عن مدلوله الواقعى التقليدى الضيق الذي كان يتمحور حول أمن الدولة ذاتها، نحو مفهوم جديد أكثر اتساعاً يركز على الأمن الإنساني بما يتضمنه من أبعاد متعددة جغرافية واجتماعية. وفى ظل المفهوم الجديد للأمن لم يعد التركيز ينصب على أمن الدولة وأطارها الجغرافي السياسي أو النظام الحاكم فقط، وإنما أصبح السكّان أنفسهم هم محور الإهتمام، سواء أكانوا أفراداً أو جماعات . كما اتسع نطاق التهديدات التي قد يتعرض لها الأمن الوطني لتشمل التهديدات غير العسكرية الناجمة عن: الفقر، المرض، التدهور البيئي، والاستبداد السياسي . ولعل إعطاء الأولوية لأمن السُكّان على أمن الدولة والنظام الحاكم في الأيدلوجيات العالمية يمثل تطوراً جديداً بالإقرار بإمكانية التدخل من أجل استعادة النظام وحماية حقوق الإنسان، وحماية المدنيين أثناء الصراعات الداخلية، حتى وإن حدث التدخل دون موافقة صريحة من جانب السلطات الوطنية فى الدولة ذات العلاقة (مالان،٢٠٠٨،ص١٨).

خامسا: أبعاد تغير الموقف الأوربى من السيادة والتدخل الإنسانى في كوسوفو :

1- إن قبول الدول الأوربية بالتدخل الإنسانى في كوسوفو من جانب الأطراف الأممية لم يسهم في تبديد مخاوفها إزاء التدخل الأجنبى فيها من جانب الدول الكبرى، وخاصة عندما تحدث تلك التدخلات خارج إطار الأمم المتحدة مع تزايد إحتمالات التدخل لحماية حقوق الإنسان في الدول التى يوجد تداخل إثنى بين شعوبها وكل اوربا معرضة لمثل ذلك بحكم وجود هذا التداخل الاثني فيها.

2- تزايد إحتمالات التدخل لحماية حقوق الإنسان فيما بين الدول التى يوجد تداخل إثنى بين شعوبها.

فمن المنطقى أن تزداد إحتمالات تدخل الدول لدعم الجماعات التى تعيش فى الدول الأخرى إذا كانت هذه الجماعات تشترك فى إنتمائها الإثنى مع النخب الحاكمة فى الدول المتدخلة، سواء لمساعدة هذه الجماعة فى مواجهة التمييز ضدها، أو مساعدتها على المشاركة فى السلطة أو الحصول على الحكم الذاتى. وعلى سبيل المثال الدعم الالماني لاستقلال كل من سلوفينيا وكرواتيا بعد اعلانهما الاستقلال مباشرة ومن ثم يترتب على ذلك القرارات المتداخلة من قبل الدول الاوربية وغيرها دعما لاستقلال بعض الدول ومنها كوسوفو أحيانا ثم التراجع عنها في احيان اخرى،وهو الامر الذي حصل تماما في موضوع الدراسة.

3- حرص التنظيمات والدول الأوربية على إثبات مشروعية تدخلها الإنسانى، سواء من خلال الإعلان عن أن الهدف من التدخل هو الإعتبارات الإنسانية فقط، دون السعى لتحقيق أغراض

أخرى. أو القول بأن التدخل تم بناءاً على طلب الحكومة الشرعية للدولة الهدف، أو أن التدخل يتسق مع أحكام المواثيق الدولية والإقليمية .

4- إن هناك بعض حالات التدخل الإنسانى الأوربي التى شهدت تورطاً من جانب الأطراف المتدخلة ذاتها فى إرتكاب الكثير من الإنتهاكات لحقوق الإنسان. ومن أبرز الأمثلة ما قامت به القوات الروسية من عمليات انتقامية واسعة النطاق ضد المسلمين فى البوسنة والهرسك ، بدعوى أنهم يؤوون عناصر من القوات المقاومة ،كما أكدت التقارير تورط الجيش الصربى فى عمليات القتل والاغتصاب وإختطاف الأطفال (أفاق عربية،٢٠٠٨).

سادسا: التغير الجيوستراتيجي الدولي في كوسوفو

تضافرت مجموعة من العوامل التى أدت إلى تغير الإدراك العالمي لمفهوم السيادة، حيث تآكل المفهوم المطلق- بشكل تدريجى- للسيادة الوطنية ، ليحل محله مفهوم نسبى آخر لها، ومن أهم هذه العوامل :

1- تطبيق برامج التثبيت والتكيف الهيكلى :

طبقت أغلب الدول وأولها الأوربية الشرقية والتي منها يوغسلافيا ومن بعدها صربيا أعقاب الحرب الباردة برامج التثبيت والتكيف الهيكلى . وقد تضمنت تلك البرامج إجراءات شاملة للإصلاح الإقتصادى، عن طريق تخفيض قيمة العملات الوطنية، والخصخصة، وتحرير أسعار الصرف، وتثبيت الاقتصاد الكلي . وقد نال ذلك من سيادة الدول نظراً لأن تطبيق تلك البرامج أرغمها على قبول التدخل الدولي المباشر في إدارة سياساتها الإقتصادية، وذلك فى ظل الإحتياج الشديد للمعونات الدولية، كما أدى أيضاً إلى تراجع الدور الإجتماعى للدولة ، وتقييد قدرتها على تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية التي كانت تؤديها من قبل، على تحقيق الأمن العام، وكسب التأييد السياسي . وقد تسبب في تآكل المفهوم المطلق للسيادة، خاصة مع إنتهاك العديد من الجماعات الاثنية للعقد الإجتماعى المبرم بينها وبين الدولة، مما دفعها إلى التخلى عن ولائها للنظام الحاكم وتكوين تنظيمات عسكرية تقوم بدور الدولة فيما يعرف بإسم (الدولة الظل) .

2- الشروط السياسية والإقتصادية للمعونات الخارجية :

فرضت الدول والمؤسسات الدولية المانحة على الدول الأخرى شروطاً سياسية، بخلاف الشروط الإقتصادية المرتبطة ببرامج التثبيت والتكيف الهيكلى، وطالبتها بالوفاء بها من أجل الحصول على المساعدات والقروض اللازمة، فيما عرف بـ(الشروط السياسية الإقتصادية). وتركز تلك الشروط السياسية على ضرورة التحول الديمقراطى، بما ينطوى عليه ذلك من إحترام حقوق الإنسان، وتوسيع نطاق المشاركة السياسية، وإدخال مفاهيم المحاسبة الحكومية، وتحقيق قدر أكبر من الشفافية المؤسسية، وضمان إستقلال القضاء. ومع قبول الدول لتلك الشروط، تحت وطأة الأزمات الإقتصادية وتفاقم أعباء الديون، إزداد ضعف الرسوخ التقليدى لمفهوم السيادة المطلقة الذى تمسكت به الدول منذ الإستقلال .(غرباوي،علي صالح،١٩٩٧،ص٢٦٣).

3- الرقابة الدولية على الانتخابات :

أصبح مبدأ الرقابة الدولية على الانتخابات أمراً مقبولاً على المستوى العالمى، وقد أيدت الأمم المتحدة هذا الإتجاه، بل إنها سمحت بمشاركة التنظيمات غير الحكومية فى عمليات الرقابة.وهو

الأمر الذي يندرج على الدول المستقلة حديثا في كل مناطق العالم وبضمنها الانتخابات في الدول التي استقلت عن يوغسلافيا السابقة كصربيا أو كرواتيا أو سلوفينيا،لكن ذلك افرز بالنهاية تصادما مع حكومات تلك الدول والتي باتت تجدد نفسها مع كل انتخابات مما اوجد خرقا في مصداقية تلك الحكومات وصعوبة التغاضي عنها بالنسبة للأمم المتحدة والقوى التي تُسِّير القرار فيها لاسيما ذات الغرض المسبق والراغبة بتبرير التدخل في شؤون الدول الأخرى والتي تجد في هذه النقطة مفصلا مركزيا لذلك وهو ما ساهم فى تآكل المفهوم المطلق للسيادة الوطنية من جهة والشروع بالتحول نحو جيوستراتيجية جديدة من جهة ثانية.

4- تزايد إستخدام شركات الأمن الخاصة :

فى أعقاب الحرب الباردة تزايد إستخدام العديد من الدول لشركات الأمن الخاصة، التى تجند المرتزقة من دول أوروبا الغربية، والولايات المتحدة، وأمريكا اللاتينية، والعالم الاسلامي لشتى الاغراض في كوسوفو. وتؤدى تلك الشركات خدمات كثيرة من أهمها: توفير المقاتلين، والدعم اللوجستى، وإنشاء وإدارة معسكرات التدريب على تكتيكات الفرق الخاصة والمواجهة في حروب العصابات والتمردات المسلحة، وحراسة وتأمين المطارات والمناجم وأنابيب نقل البترول ومحطات الطاقة الكهرومائية ومحطات الإتصالات ومقار البنوك والشركات الإستثمارية والقوافل والشحنات والمخازن التابعة لوكالات الإغاثة الإنسانية(ساتي،حسن،٢٠٠٥) وفى مقابل ذلك حصولها على عوائد مالية كبيرة، ومع التوسع فى الإعتماد على تلك الشركات تآكل المفهوم المطلق للسيادة الوطنية في الإدراك الأوربي بخصوص كوسوفو أو صربيا نفسها، نتيجة لتراجع الشعور بكيان وهيبة الدولة، بعد أن أصبحت شركات الأمن الخاصة تؤدى كثيراً من المهام التى كانت من صميم إختصاص الحكومة، وبعد أن أصبحت تلعب دوراً مهماً أيضاً فى تثبيت نظم الحكم أو الإطاحة بها، وفى التأثير على السياسات الإقتصادية فى الدول الأوربية ناهيك عن كيان ضعيف مثل كوسوفو.

سابعا:أسباب التغير الأوربى من السيادة والتدخل الإنسانى في كوسوفو :

بالرغم من تبرير بعض الدول لتدخلها فى الدول الأخرى سواء في كوسوفو او غيرها إستناداً إلى الاعتبارات الإنسانية، إلا أنه غالباً ما تكون هناك أهداف أخرى تسعى الدول المتدخلة إلى تحقيقها ومنها :

1- تحقيق مكانة إقليمية متميزة :

تعد المشاركة في عمليات التدخل الإنساني من أهم العوامل التي تكسب الدول المشاركة مكانة إقليمية ودولية متميزة . وعلى سبيل المثال، يرجع البعض تدخل روسيا في كوسوفو ومن قبلها البوسنة والهرسك إلى رغبتها في تأكيد دورها كقوة إقليمية راعية للديمقراطية وحافظة للسلم في شرق أوربا، وذلك حتى تثبت جدارتها في الفوز بمقعد دائم في مجلس الأمن الدولى لاسيما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وكثرة الجدل حول أحقية روسيا بميراث المقعد الدائم.

2- حماية المصالح الإقتصادية والأمنية :

كانت الرغبة فى حماية المصالح الإقتصادية وإشباع المتطلبات الأمنية من أهم الدوافع لتدخل

الدول الأوربية فى شؤون الدول الأخرى .

3- تـــــدعيم القـــــدرات العســـــكرية :

إن المشاركة فى عمليات التدخل الإنسانى تتيح للدول المتدخلة تدعيم قدراتها العسكرية ، من خلال الحصول على الأسلحة الحديثة والمعدات العسكرية عالية التقنية والتدريب العسكرى المتقدم، إما على نفقة التنظيم الإقليمى المتدخل أو على نفقة الدولة الإقليمية القائدة لعملية التدخل فى إطار ذلك التنظيم، أو على نفقة الأمم المتحدة أو الدول الكبرى فى النظام الدولى فى حالة وجود دعم دولى للتدخل الإنسانى. وعلى سبيل المثال .

4- حماية الديمقراطية والإستقرار الإقليمى :

يذهب البعض إلى تفسير تدخل القوى الكبرى إلى الرغبة فى الحفاظ على إستقرار عملية التحول الديمقراطى فى النظام العالمي والذي ترغب الدول العظمى في عدم خروج كوسوفو منه ، خوفاً من أن يؤدى إنتقال عدوى إنهيار التحول الديمقراطى فيهما إلى المزيد من الدول الأخرى . كما يرى البعض أن سبب التدخلات بالرغبة فى السيطرة على الصراعات الداخلية فى تلك الدول، والحيلولة دون إمتداد آثارها السلبية إلى دول الجوار، بما يهدد الإستقرار والأمن فى اوربا والعالم.**(أفاق عربية،٢٠٠٨)**

إن عمليات التدخل التى إضطلعت بها الأطراف الأوربية قد واجهها الكثير من العقبات التى قللت من فاعليتها بدرجة كبيرة ومن أهم هذه العقبات:

أ- قلة تواجد القوات الاوربية بالقياس مع التواجد الامريكي.

ب- نقص القدرات اللوجيستيكية اللازمة للقيام بعمليات التدخل الإنسانى .

ث- نقص التمويل وتفاوت إمكانيات الأطراف المتدخلة مما يزيد من إحتمالات سيطرة الدول الكبرى كالولايات المتحدة وبريطانيا وروسيا على
إدارة عمليات التدخل ، الأمر الذى يقلل من كفاءة إدارة عمليات التدخل، خاصة فى حالة وجود خلافات سياسية بين الأطراف المتدخلة.

وفى ظل ضعف فاعلية التدخل الاممي كانت الولايات المتحدة تتولى دعم هذه العمليات، سواء من خلال إصدار القرارات التى تضفي الشرعية على عمليات التدخل، أو من خلال تقديم الدعم المادى إلى الأطراف المتدخلة، أو حث الدول والمؤسسات على تقديم الدعم للأطراف المتدخلة. ومثال ذلك، تأييد الأمم المتحدة لتدخل قوات (كفور)في كوسوفو(١٩٩٩) وإضفاء المشروعية عليه، ودعمه سياسياً ومادياً وعسكرياً . وبالرغم من إتفاق التنظيمات والدول الأوربية على أن إحترام سيادة الدول وإستقلالها وإحترام حكم القانون تمثل أسساً ثابتة للعلاقات الدولية بصفة عامة، والعلاقات فيما بين الدول الأوربية بشكل خاص. إلا أن هذا البحث كشف عن وجود قدر جوهرى من التغير فى الرؤى والمواقف الأوربية من مفهوم السيادة الوطنية والتدخل الإنسانى، سواء على المستوى الفكري أوعلى مستوى الممارسات الفعلية ، حيث تغير الإدراك الأوربي للسيادة من المفهوم المطلق إلى المفهوم النسبى . كما إنخرطت التنظيمات والدول الأوربية فى ممارسة عمليات التدخل لإعتبارات إنسانية بشكل جعلها من الممارسات المألوفة فى العلاقات الأوربية فى الوقت الراهن في ظاهر الامر لكن التفاصيل الفعلية أثبتت وجود دوافع جيوستراتيجية وراء كل

هذه التحركات ان لم تكن الوحيدة في الهدف والغاية الجيوسياسية فانها لا شك من ابرز دوافعها حسبما يمليه الفهم التحليلي لهذه العطيات.

غير أن التجربة الأوربية فى ممارسة التدخل الإنسانى في كوسوفو أثبتت أن هناك حاجة ضرورية لضبط عمليات التدخل وجعلها أكثر فاعلية ويمكن تحقيق ذلك عن طريق :

1- وضع نظرية عامة ومقبولة للتدخل، تتضمن القواعد التى تحدد الإطار القيمى والمرجعى لعملية التدخل، سواء من حيث تحديد الحالات الواجب التدخل فيها ، وأسلوب صنع القرارات المتعلقة بالتدخل ، وكيفية تنفيذ عمليات التدخل ، وآليات التنفيذ ، وذلك حتى يتسم التدخل بالمصداقية .

2- تنفيذ عمليات التدخل بإسم المجموعة الأممية ككل وتحت رايتها، سواء كان القائم بها هو الاتحاد الأوربى أو الامم المتحدة، وذلك فى ضوء مبادئ الأمم المتحدة وتحت إشرافها أيضاً. إذ يعد ذلك أمراً أساسياً لكى يتحمل الاتحاد الأوربي المسئولية عن عمليات التدخل، وحتى تلتزم الدول المتدخلة بالقواعد الواجب إتباعها، وحتى لا يصبح المجال مفتوحاً أمام أى دولة للهيمنة على عملية التدخل وتسييرها فى الإتجاه الذى يحقق مصالحها

3- وجود جهاز أو آلية تتولى إدارة عمليات التدخل، على أن يكون لها سلطة تقديرية مناسبة فى تقرير ما إذا كان هناك إنتهاك للقواعد المتفق عليها، وتحديد الإجراءات اللازم إتخاذها فى حالة ثبوت ذلك .

4- توفير أدوات ووسائل كافية توضع تحت تصرف هذا الجهاز أو الآلية حتى يمكنها القيام بدورها على النحو المطلوب. وهنا يلزم توافر قدر يعتد به من مساندة الأمم المتحدة والقوى الدولية الكبرى .

5- إجراء تقييم للتدخل أثناء عملية التدخل ذاتها وبعد نهايتها أيضاً. فالتقييم أثناء عملية التدخل يفيد فى تحديد مدى النجاح أو الفشل فى تحقيق الأهداف المطلوبة وفق الجدول الزمنى المحدد سلفاً، ومن ثم فهو يفيد فى تحديد ما إذا كانت هناك حاجة إلى تغيير أهداف التدخل، أو تطوير أسلوب الأداء . أما التقييم اللاحق ، فترجع أهميته إلى أنه يحدث بعد إتضاح الصورة بشكل كامل حول عملية التدخل، ومن ثم فهو يفيد فى تدعيم الإيجابيات وتجنب السلبيات بالنسبة لعمليات التدخل فى الصراعات التى يمكن أن تندلع مستقبلاً .

خلاصة واستنتاج:

إن الباحث في مسيرة القوى الكبرى خلال القرن العشرين يجد تناقضا في المواقف الدولية ومنها موضوع البحث (كوسوفو)،الى حد يمكن القول إن التمسك بالثوابت أصبح غير ذي جدوى لما يسبب من تقييد لتطلعات تلك القوى المتنوعة والمتجددة نحو التغيير سواء في حدودها الجغرافية أو المواقف السياسية.وهذه وجهة نظر قديمة ،لكنها لم تجد لها المساحة الكافية من الظهور ،أو لم يسلط عليها الضوء بالشكل الكافي ولعل أساساتها ترجع لميكافيلي صاحب كتاب الامير إذ يقول:(الغاية تبرر الوسيلة)أو مقولة تشرشل بعيد الحرب العالمية الثانية :(ليس هناك اعداء دائمون ولا اصدقاء دائمون ،هنالك مصالح دائمة).وبذلك فقد اوجد المبرر مسبقا لأي تهرب او تنصل من الالتزامات التي

تنتظر بريطانيا التي خرجت للتو منتصرة من الحرب وعليها الكثير من الالتزامات والتعهدات للأمم والشعوب المنتظرة للحظة إستقلالها ومنها الشعوب السلافية في اوربا او الشعب الالباني في كوسوفو موضوع البحث.ومن جانب الولايات المتحدة فأن لها طريقة مبتكرة في تبرير التبدل في مواقفها منذ حربها في فيتنام ويتمثل ذلك بأطروحة الفوضى الخلّاقة والتي تقضي بتغيير الإطار الجغرافي (السياسي والسكاني والاجتماعي)وحتى القانوني بين مرحلتين ،ماقبل التغيير وبعدها،وحركة التغيير هنا تتمثل بالحرب أو الانقلاب العسكري أو الاصطفاف السياسي معها لأجل قضية معينة ،لكن ما أن يتحقق التغيير الذي تريدة حتى تعمل على فتح المجال لكل تغيير آخر حتى وان لم يكن مخططا له او متفق عليه وفي حالة يوغسلافيا فأن الهدف المعلن من التغيير والتحرك السياسي الدولي تجاه يوغسلافيا هو إسقاط نظام الحكم في يوغسلافيا وإيقاف موجات التهجير ألقسري و الوعد بنيل شعوبها بعض الحقوق المتعارف عليها دوليا ضمن الإطار الجغرافي السياسي ليوغسلافيا الموحدة .لكن الذي حصل بعد ذلك هو إشاعة الفوضى الى حد تقسيم الدولة إلى أوصال (صربيا ،الجبل الأسود،كوسوفو، وربما إقليم فويفودينا ذو الغالبية البلغارية شمال صربيا)،لكن يبقى استقلال هذه الدول أو الأقاليم منوطا بالتبعية للولايات المتحدة الأمريكية دون مراعاة رغبة سكان تلك الدول وهنا تعطي الفوضى الخلاقة كمفهوم سياسي بعدها الجغرافي الارضي (الجيوستراتيجي)فيتحقق بها من الأهداف ما يتعلق بالنفوذ الامريكي وما يضعف الخصوم وينوع الخيارات للمستقبل حتى وإن تضمن تحقيق بعض المناطق إستقلالها كتحصيل مرحلي مرتجل وغير مدروس وقد لا يحضى بالقبول لدى متغير السكان في المعادلة السياسية لأنه لم يحترم خيار الشعب ولم يكن نتاج جهده بل كان بالدفع من الخارج ولأغراض خارجية أيضا.

وفي ادبيات الجغرافية السياسية ،حتى تكون الدولة تامة السيادة فينبغي ان تكون حرة الارادة تجاه دول العالم قبولا او رفضا لسياساتها وتحديدا للعلاقات معها،ومن حرية الارادة ان يختار الشعب وقيادته للأستقلال ويعملان للمحافظة عليه ولم يتحقق هذا الامر في كوسوفو واستقلالها رغم كونه مطلب شعبها لسنوات طويلة.(سليمان، احمد علي،دولة كوسوفو،٢٠١٠) ولكن حتى تنطبق تسمية الدولة القوية على دولة ما فانه ينبغي أن تتصرف بمنطق القوة الذي يتيحه لها ذلك المسمى وهو الأمر الذي تفعله الولايات المتحدة الأمريكية مع الدول الأضعف ولكن يبقى المبرر لذلك فدول العالم تلتزم بالسبب وراء كل سلوك وتحرك سياسي او جغرافي ومنها التأييد او الممانعة بخصوص كوسوفو .ويبدو أن الأسباب المرحلية نفسها(كمبدأعمل)هي سبب التحول من المواقف السابقة(الرافضة لاستقلال كوسوفو) الى المواقف الحالية المعاكسة(الموافقة)،ولكن الطارىء هذه المرة هو عدم الحاجة لتبرير الانتقال للموقف الجديد أو سبب التحول عن الموقف السابق،وهذا بُعدٌ جديد في السياسة الدولية التي تقودها الولايات المتحدة بعد أحداث ٩/أيلول/٢٠٠١تجاه العالم.

قائمة المصادر:

١- احمد علي سليمان،دولة كوسوفا وواجب المسلمين الغائب،مجلة الكاتب،العدد١٠٤، ٢٠١٠/١٠/٣١،الكويت.
٢- أفاق عربية (دورية)،الجدل بين السيادة الوطنية والتدخل الإنساني، العدد٢٧ ، ٢٠٠٨.
٣- الكسندر بوشكين،الديانات والسكان في روسيا،موقع الأمم المتحدة،دائرة شئون الأعلام،شئون روسية،٢٠١٠،ص١٢.
٤- أيمن شبانة ،على غرب أوربا الكف عن أعمال الترحيل ومساعدة المعادين الى كوسوفو، موقع الامم المتحدة،دائرة شئون الإعلام ، موجز الأعمال السنوي،٢٠١٠.
٥- جاب الله عبد الفضيل بخيت،دول العالم الإسلامي والعولمة الاقتصادية،كلية الشريعة والدراسات الإسلامية،جامعة أم القرى،مكة المكرمة،المملكة العربية السعودية،٢٠٠٥ .
٦- حسن ساتي،غرب أفريقيا قليل من الحكماء كثير من الحمقى،جريدة الشرق الأوسط ،العدد٦،حزيران،٢٠٠٥.
٧- حسين عبد القادر،إنشطار يوغسلافيا،مركز الدراسات العربي الاوربي ،عمّان،١٩٩٨.
٨- علي صالح غرباوي ،خطط الإصلاح الاقتصادي الشامل،دراسة تحليلية،دار الفكر المعاصر،بيروت،١٩٩٧.
٩- فوك بيرميش،إستقلال كوسوفو لم ينتهك القانون الدولي ،جريدة الشرق الاوسط ،العدد ٨٠٧٢ ،٢٣تموز٢٠١٠ .
١٠-كاظم هاشم نعمة،العلاقات الدولية،جامعة بغداد،١٩٨٧.
١١-مارك مالان،تنامي التوجه الأوربي للتدخل في كوسوفو،معهد الدراسات الأمنية ،جوهانسبرك،جنوب إفريقيا،٢٠٠٨.
١٢-موقع الامم المتحدة،دائرة شئون الإعلام ، جداول موجز الأعمال السنوي،٢٠١٠ .
١٣-نيفين عبد المنعم مسعد،الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي ،أطروحة دكتوراه غير منشورة،جامعة القاهرة،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،١٩٨٧،ص٧.
١٤- International World Atlas Germany,1990 .